الباب الرابع
المآخذ عليه

الفصل الأول
ضعف الحاسة اللغوية (اللحن)

قدمت الشهادات السابقة وثائق قاطعة عن مكانة حماد وعلمه، كما رفعت من قدره، ليس في مجال الرواية والنقد، بل في مجال اللغة أيضاً، حتى اقترن وصفه بالأعلم بأشعار العرب، بكونه الأعلم بلغاتها أيضاً. وكان العالم الجليل، رأس علماء البصرة، أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٠ هـ)، يقدمه على نفسه، كما كانت ملوك بني أمية تستزيره لتستمع إلى إنشاده[1].

ثم جاء أبو عبد الرحمٰن يونس بن حبيب الضبي (ت ١٨٢ هـ)، وخلف الأحمر (ت ١٨٥ هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦ هـ)، فأدلوا بأقوال ليست في صالح حماد.

وقبل الدخول في استعراض هذه الأقوال، علينا أن نضع في الاعتبار المرحلة الثانية من مرحلة الرواية الشفوية، فهؤلاء هم من جيل آخر غير جيل حماد، أما جيله، فهو أبو عمرو بن العلاء، الذي عرف لحماد حقه، وأما الجيل الجديد، فهو جيل بطبيعته، أدرك ما لم يدركه حماد سياسياً وثقافياً واجتماعياً، فإذا أضيف إلى هذا كون هؤلاء من مدرسة مغايرة في شؤونها العامة والخاصة لمدرسة حماد،

---

(١) الأصفهاني، الأغاني، جـ ٨، ص ٣٨.

ووجود عوامل محرضة لكل جانب على الآخر، أصبح من الواجب علينا إخضاع هذه الأقوال إلى محك نقدي صارم.

هذه هي وجهة نظر عامة، أما وجهة النظر الخاصة، فهي أن هذه المنطلقات السلبية ومثيلاتها، مما سنتعرض له، أو تعرضنا له فيما مضى، كانت نتيجة تقدم سن حماد، فلقد أدركه هؤلاء وهو شيخ مسن (أي اقترب من التسعين، كما رأينا إذا أخذنا بلقائه زياداً (ت ٥٣ هـ)، وبداية الدولة العباسية (١٣٢ هـ)، **أو بالأحرى كان قد تجاوز الستين بعد قيامها، حسب تحديد ابن النديم، وهو هنا يخضع إلى أزمة نفسية نتيجة للظروف السياسية الجديدة الطارئة؛ ثم إن هذه المنطلقات لم تأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين المستويات، فهؤلاء ممن أخذ اللغة تعلماً وتخصصاً، فكانوا يتمسكون بالحديث باللغة العربية الفصحى** *Standard Arabic*، لا لأنهم اكتسبوها من محيطهم، كما يتحدث بها الأعراب في البادية في زمانهم، أو تحدثت بها القبائل العربية المنصوص على فصاحتها في صدر الإسلام، وإنما اكتسبوها عن طريق التعلم والممارسة والاستماع. ويتضح ذلك من قول يونس، الذي انفعل عندما تعمد أحد جلسائه استفزازه، بأن ادعى أن حماداً وجناداً كانا لا يُفضِّلان الأخطل، فرد يونس غاضباً:

«وما حماد وجناد! لا نحويان، ولا بدويان، ولا يبصران الكسور، ولا يفصحان»[1].

أما حماد، فأخذ اللغة مشافهة في بدء شبابه، إلى جانب أنه تعلمها أيضاً، وكان يخالط الموالي وعامة الناس، ممن أخذ اللحن يتفشى فيهم، فكانت له شخصيتان: شخصية أدبية، وشخصية عادية؛ أما الشخصية الأدبية، فهي التي يُنشد بواسطتها الشعر، ويُحَدِّث فيها بالأخبار في مجالس

---

(١) الأغاني، جـ ٨، ص ٢٨٢.

الحكام والصفوة وحلقات العلم؛ وأما الشخصية العادية، فهي الشخصية التي يتحلل فيها من التفكير في اللغة إعراباً وصرفاً وتركيباً، ليلجأ إلى اللغة غير المعربة *Analytic Language*.

إن هذا، لهو تفسير الذي قدمه حماد نفسه حين ثار عليه مروان بن أبي حفصة، على مرأى ومسمع من الوليد بن يزيد، فقال موجهاً الكلام إلى الخليفة، مستثيراً غضبه وسخطه:

«يا أمير المؤمنين! ما لهذا والكلام، وهو لحانة؟».

وهنا يرد عليه حماد في فتور وعدم مبالاة، مع ثقة بالنفس:

«إني أجالس السوق، فلساني على لسانهم»[1].

وفي رواية الأغاني:

«إني رجل أكلم العامة، فأتكلم بكلامها»[2].

فحماد في الأدب، غير حماد في الحديث، لا يلتزم الإعراب، ولا يعبأ بمستوى اللغة الفصحى، وإنما يتحدث كما يتحدث عامة الناس، أما مروان، ومن هو على شاكلة مروان، فيريد ما يريد غيره ممن أخذ اللغة تعلماً، وسلك طريق الأدب تخصصاً، فارتفع عن العامة لينفرد بالخاصة، ومن هنا كان سؤاله يعني أن مكانته، هي هذه المكانة، أي مجالسة الخليفة، ومن هم في منزلة الخليفة.

ولكن هذا التسليم باللحن من حماد في لغة الحديث *Spoken Language* ينبغي ألا يؤخذ على علاتة، لأن رجلاً حظي بكل هذه المكانة في الأدب، يستلزم أن تتهيأ له صورة كلية عن التراكيب، ثم إن رجلاً يقف ليعتد بنفسه أمام الخليفة، فيقول:

---

(١) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٢٧.

(٢) جـ ٦، ص ٦٩.

«أروي لكل شاعر تعرفه يا أمير المؤمنين، أو سمعتَ به. ثم أروي لأكثر منهم ممن تعرف أنك لم تعرفه ولم تسمع به»[1].

لا بد أنه كان مدركاً للمسائل الإعرابية حتى يستطيع أن يعتد هذا الاعتداد. ومن هنا، فإن مسألة قبول اللحن في لغة الحديث مطلقاً، مسألة تحول دونها محاذير جمة.

إذن، لا بد أن حماداً كان كسائر العلماء، يستعمل اللغة المعربة في أحاديثه مع الخاصة، إلا أنه حينما يخاطب العامة، فلسانه على لسانهم. ومع ذلك، فإن هذا النزول إلى مستوى العامة، لا بد أنه أثر على حديثه مع الخاصة، فكان أن بدرت منه هفوات لسانية، يعدها أمثال يونس، والأصمعي، ومن شابههما، جرائر يستحق عليها حماد الإدانة والتهجين.

وهذا، فيما يبدو، كان هو الوضع، ولذلك قال ابن النديم:

«كان حماد ربما لحن في الشيء بعد الشيء»[2].

فهو ليس لحناً تاماً، كما يتبادر إلى الذهن أول وهلة، وإنما هو لحن أحياناً، أي هفوات أو سقطات، نتيجة لعدم التمكن من المحافظة محافظة مستمرة على هذا الوسيط اللغوي المكتسب، والذي يتعرض بين الفينة والفينة إلى التذبذب عُلُوّاً وهبوطاً، خضوعاً لمتطلبات الحديث ودواعيه. ثم يأتي الأصمعي، فيقول:

«جالست حماداً الراوية، فلم أجد عنده ثلاثمائة حرف»[3].

وليس واضحاً ما يعنيه، فإن كان يعني اللغة، فإن تفسيره يندرج

---

(١) الأغاني، جـ ٦، ص ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) الفهرست، ص ١٠٤.

(٣) ابن قتيبة، المعارف، ص ٢٣٥. وفي تحقيق عكاشة، ص ٥٤١.
«فلم آخذ عنه».

ضمن ما مر من حديث، ويظل السؤال قائماً، أصحيح هذا وقد أخذ عنه علماء المِصرين (الكوفة والبصرة)؟ وصحيح هذا، وكل ما بأيدينا لامرىء القيس عن حماد الراوية، كما نص الأصمعي نفسه على ذلك؟[1] وصحيح هذا وابن سلام، تلميذ الأصمعي، يقول: «**أول من جمع أشعار العرب وساق أخبارها حماد الراوية**»؟ ثم هل تقاس اللغة بهذا الكم المحدود (ثلاثمائة)، إن كان الأصمعي يقصد اللحن؟ ألا يكفي أن يقول مثلما قال أستاذه يونس: «**يلحن**»؟ وهل ـ على هذا ـ يتحول هذا العدد المحدد إلى التصحيف أو إلى العروض بدلاً من اللحن؟ أسئلة تتعاقب، ولا جواب شافٍ عليها، إلا الأخذ بالتفسير الأول وما يصاحبه من توجيهات، مثل المنافسة، أو المعاصرة، أو الانتقال إلى مرحلة زمنية مغايرة. أو التأثير السياسي للحكام الجدد، أو النزعات العرقية في هذا العصر... إلخ. وبعد فمتى جالس الأصمعي حماداً، وقد توفي الأصمعي في حدود سنة ٢١٦ هـ وحماد توفي كما يقال في حدود سنة ١٥٦ هـ، أي إن بينهما قرابة ستين سنة. فهل جالسه وهو شاب يافع، وذلك شيخ مكتهل وهنا نُدخل العامل الزمني في الحكم بين الاثنين.

ولا جدال، بعد هذا، في أن حماداً كان يقع في اللحن، وكان متأثراً بالانتقال إلى المجتمعات الجديدة، مما لاحظه علماء فقه اللغة العربية، الذين ربطوا تفشي اللحن بدخول الأعاجم في الإسلام واختلاطهم بالعرب واختلاط العرب بهم، حتى وصل هذا الاختلاط درجة التمازج والتداخل، مع ملاحظة أن حماداً سبق رواج هذه الظاهرة في العصر العباسي. لقد كان حماد راوية ذا ذاكرة تسجيلية يحفظ كَمّاً هائلاً من الأشعار، ولم يكن

---

(١) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص ٧٢ وانظر، الأسد، مصادر، ص ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

نحوياً متخصصاً في النحو، كما قال يونس، وهو مستشيط غيظاً، ضاماً إليه جناداً: «**ولا نحويان**. . .». يقول أبو سعيد السيرافي، (ت ٣٦٨ هـ) عنه:

«**إنا لا نعرف لحماد الراوية شيئاً في النحو**»(١).

لقد أُخذت قضية اللحن عنده، سلاحاً حاداً ضده، حتى استخدمت صيغة المبالغة في نسبته إلى اللحن، فوصفه مروان بن أبي حفصة بأنه «**لحانة**»، واستخدم الكميت بن زيد، الصيغة نفسها أيضاً، فقال له، وقد أراد أن يكتب عنه بعض شعره:

«**أنت لحان**»(٢).

وهذا لا يعني أن الكميت كان يخشى على شعره من الخطأ الإعرابي، لأن مثل هذا الأمر غير معروف عن حماد، وإنما كان الكميت يريد الامتياز والكمال حتى في لغة الحديث، وهذا مكان الغمز في حماد.

فحماد في الإنشاد، هو غير حماد في لغة الحديث أحياناً، ومما يبرهن على حضوره الذهني في الإنشاد، بحيث إننا لم نعد مستعدين لقبول خلط اللحن في أي من المسألتين، أن كل أخباره تجعله متمكناً من اللغة الأدبية، وهو ينشد؛ واختصاراً لكل الشواهد التي سنمر عليها، أو ذكرنا بعضها نستشهد هنا بوقوفه أما الوليد بن يزيد، الشاعر، المحب للغناء والإيقاع، وافتخاره بأن قال له:

«**أُنشِدك على كل حرف من حروف المعجم مائة قصيدة كبيرة، سوى المقطعات من شعر الجاهلية دون شعر الإسلام**»، فيقول له الخليفة: «**سأمتحنك في هذا، وأمره بالإنشاد**». وهنا يقوم حماد فينشد الخليفة:

---

(١) أخبار النحويين البصريين، ص ٣٤.

(٢) المرزباني، الموشح، ص ١٧٧.

«حتى ضَجِر»، ثم لم يكتف بهذا، بل «**وكَّل به من استحلفه أن يصدقه عنه، ويستوفي عليه؛ فأنشده ألفين وتسعمائة قصيدة للجاهليين**»[1].

فالخليفة وجلساؤه، والمختصون بالشعر عنده، يستمعون إلى حماد وهو ينشد الشعر بعد الشعر، وينتقل من الروي إلى الروي، ومن البحر إلى البحر، ومن الشاعر إلى الشاعر، في شعر جاهلي ابتعدت لغته وصياغته عن لغتهم وصياغاتهم، فلا يشير أحدهم إلى خلل في النحو أو فساد في اللغة؛ على الرغم من أن طول المدة كانت مجلبة للزلل، ومجالاً لأن يتراخى الإحكام والضبط في يده، لولا أنه كان مهيئاً ذهنياً للإعراب.

فتهمة اللحن التي راجت عنه، تهمة مؤكدة من جانب، ومرفوضة من جانب آخر، فهي مؤكدة في الحديث العادي، عندما يختلط حماد بالعامة والشعب في الأسواق والحانات، فيتحدث مثلما يتحدثون، ويتداول ما يتداولون؛ أما عندما يحادث الخاصة، فهو يتحدث لغة عربية وسطى، لا هي باللغة المقعرة المتكلفة، ولا هي باللغة المتحللة من الإعراب كلية؛ ولأنه يتحدث هذه اللغة، فربما وقع في خطأ نحوي أو بعض أخطاء نحوية، مما يعد جرائر كبيرة عند أولئك الذين يحاولون الاحتذاء حذو أسلافهم في التعبير والكلام. ويبقى إنشاده خالصاً من مثل تلك التهمة، لم يشر إليه أحد، ولم يلاحظ عليه ذات مرة.

والجدير بالذكر أن تلك التهم جاءته من رجال لهم مقامهم الرفيع في الأوساط الأدبية مثل يونس والكميت، وهذا يدل من جانب آخر على منزلة حماد ونظرة ذلك الوسط إلى مكانته، بحيث كان دائماً محل أنظارهم، ومن يضعون له حساباً عند المحاورة والمراجعة. ومن ناحية ثانية، ألا يمكن أن نسأل أنفسنا وقد تحفظنا في قبول مقولة الأصمعي عن مدى

---

(١) الأغاني، جـ٦، ص ٦٩.

مصداقية حكم مروان بن أبي حفصة، ذلك الشاب الذي ربما كان في سن الأصمعي عندما أصدر حكمه ذاك على حماد، لأن الأصمعي نفسه يقول عن مروان هذا «**كان مولداً ولم يكن له علم باللغة**»[1].

وبعد، فماذا نقول في قول المفضل الضبي، الذي يبرِّىء حماداً تبرئة تامة من اللحن أو الخطأ اللغوي، فيقول لمن سأله عنه:

«**أيخطىء أم يلحن؟**».

فيجيبه:

«**ليته كان كذلك، فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب**»[2]
ثم أليس هذا مناقضاً لما سيأتي من اتهام له بصناعة الشعر وانتحاله؟

---

(١) المرزباني، الموشح، ص ٢٢٧.
(٢) الأصفهاني، الأغاني، جـ ٦، ص ٨٥.

الفصل الثاني

التصحيف

أ ـ في الشعر:

تبدو مسألة رفض كسر حماد الشعر مسألة مقبولة إلى حد كبير كما سوف نرى، لأن أي أحد تفرغ لحفظ ذلك القدر الضخم من الشعر العربي بأوزانه المشهورة المتفاوتة، والتي يأتي أغلبها في الأبحر ذات التفعيلات المتعددة: كالطويل والبسيط والكامل والرمل... إلخ، ستحصل له ملكة تسعفه على إداك الخروج على الوزن، أو الاضطراب فيه، وهذا أمر أكدته العلماء، وأثبتته الدراسات العلمية الحديثة. أما اللحن، فإنه أمر ربما عرض له بعض الشيء، كما حقق ذلك ابن النديم، وهو في لغة الخطاب كما نرى. وتأتي تهمة التصحيف، لتسير المسار نفسه، الذي صاحب اللحن، وإن كان يكفي للتخفيف من غلوائها، تلك الكتب التي ألفت في التصحيف، والتي نُسب الوقوع فيه إلى علماء يُستبعد أن يقع هذا التصحيف منهم، ولعل التصحيف قضية لغوية نشأت متأخراً بفعل التطور في العلم والدراسة، فأصبح كل مخالفة لرواية ما يُعَدُّ تصحيفاً، وإن كان المسؤول عنه، فيما يتعلق بحماد، ليس سوء اطلاع أو معرفة، وإنما هو الرواية الشفوية نفسها.

وإذا عدنا إلى رأي يونس، الذي جعل التصحيف من نقائص حماد أيضاً، فقال:

«حماد . . . يصحف»[1].

فإن الشاهد الشعري الوحيد الذي بقي على تصحيفه، هو ما رواه أبو أحمد العسكري من أن حماداً أنشد لأبي ذؤيب:

أكل الحميم فطاوعته سمحج ... مثل القناة وأرغلته الأمرع

فقال أبو حنش: الجميم، وهو ماجم من البنت. وأزعلته: نشَّطته. على حين روى حماد: وأرغلته؛ وفسر أرغلته بـ: طابت عيشه وأخصبته، وعيش أرغل واسع[2].

ومع ذلك، فإن رواية البيت لم تقتصر على هذه التصحيفات ـ إن عددناها تصحيفات ـ ففي شرح السكري لأشعار الهذليين، نجد:

العميم

بدلاً من:

الحميم أو الجميم.

وصاحبته سمحج

بدلاً من.

وطاوعته.

كما نجد رواية ثالثة لـ «أزعلته»، رواية أبي حنش، و «أرغلته» **رواية حماد، فهناك: «أسعلته»**[3].

وربما تبينا هذا من موقف حماد نفسه، فهو قد قبل رواية أبي حنش

---

(١) الجاحظ، رسائل الجاحظ، كتاب البغال، ص ٢٤٦.

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف، جـ ١، ص ص ١٤١ ـ ١٤٣، وانظر: الصفدي تصحيح التصحيف، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

الجميم: النبت الذي صار كأنه جمة. سمحج: الأتان الطويلة الظهر.

الأمرع: الخصب.

(٣) جـ ١، ص ١٣.

على أنها رواية[1]، أو على أنها رواية صحيحة[2]. ولا شك على هذا، أن رواية حماد هي إحدى روايات القصيدة، التي تلقاها من أفواه الرواة، وهو غير مسؤول عن اختلافها عن رواية أبي حنش، وهي رواية مقبولة، فقد أنشد قصيدة أبي ذؤيب كاملة حتى أتى على آخرها، ومن ضمنها هذا البيت، وقد كان الوليد يعرفها[3]، فلم يقم اعتراض على أنه صحَّف في شيء منها، مع أن القصيدة تحتفظ، حسبما رواها السكري، بروايات مختلفة كثيرة يكاد بعضها يضارب بعضاً، وقد اشترك في رواية القصيدة، رواة مشاهير كالأصمعي والأخفش، وأبي عمرو الشيباني، وابن حبيب، وعيسىٰ بن عمر وأبي عبيدة، وغيرهم[4]؛ مما يجعل من كل اختلاف في مفرداتها تصحيفاً أو غلطاً في الرواية[5]، وَفق مقياس أبي حنش. وهذا هو واقع أغلب القصائد الجاهلية والقديمة، بحيث يعد اختلاف الروايات *Variants*، مظهراً من مظاهر القصيدة العربية في مراحل شفويتها. وهذه الظاهرة الملحوظة في القصيدة الشفوية يمكن أن نجدها في جميع الأشعار التي رواها، سواء أكانت جاهلية، كالمعلقات، أو شعر الأعشى، أو بعض شعر زهير، أم الشعر المخضرم، كشعر ابن مقبل، أم الشعر الأموي، كشعر الأخطل.

ب ــ في القرآن الكريم:

ونحن هنا أمام تهمة كبرى، جعلته نموذجاً سيئاً لقراءة القرآن الكريم؛ فحماد ليس مقرئاً، وحماد ليس حجة في القراءات، وهو رجل أجمع العلماء على اشتهاره برواية الشعر، فما الذي أقحمه في قراءة

---

(١) أبو أحمد العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف، ص ١٤٢. وفيه قال أبو حنش عن حماد: «فسكت».

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٣. وفيه قال أبو حنش، في رواية أخرى: «ثم رجع».

(٣) النويري، نهاية الأرب، جـ ٤، ص ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٤) شرح أشعار الهذليين، جـ ١، ص ص ٤ ـ ٤١.

القرآن؟ ولماذا اختص بالتصحيف بالقرآن، حتى كانت أمثلته تعد، ولا يعد تصحيفه في الشعر؟ بل إننا، ولأول مرة، نجد عبارة: «**كان حماد. . قليل البضاعة من العربية**». فكيف تجتمع قلة البضاعة من العربية بتلك الشهادة التي تمنحه العلمية؟ وإذا كان حماد ممن يقبل على النبيذ حتى الإدمان فيه، فهل من حجة لمن يحتج عليه بالتصحيف في القرآن؟ ثم مَن هذا الأمير الذي امتحنه؟ أهو يوسف بن عمر في زمن الوليد، وحماد كان مبجلاً في عهده، أم في عهد زياد، وقد بَعُد الزمن؟ أم في العصر العباسي، وقد كان مغموراً شبه متوار؟ وإذا كان هذا قد حدث في أيام العباسيين، فإن الدافع وراء ترويج مثل هذه الإشاعات دافع سياسي واضح؟ ولننظر في هذه التصحيفات، لندرك الهدف من ورائها، والذي لا يخفى على التأمل، وهو هدف يرمي إلى تسليط الأضواء على حماد لتجريده من مكانته العلمية، وإقحام الدين لتأجيج الغضب عليه، وإخماد ذكره: يروي أبو أحمد العسكري (٣٨٢ هـ) قوله:

«**نظر حماد في المصحف، فقرأ: (حتى يعطوا الخربة عن يد)**، فقيل: «الجزية، فقال: إنما عنى السرقة، فكان احتجاجه للخطأ، أعجب من خطئه»[(١)].

ويروي حمزة الأصفهاني (ت ٣٦٠ هـ) عن حماد، فيما يخص التصحيف في القرآن الكريم أنه:

«**صحف فيه عدة آيات لم يبق على الحفظ منها إلا عدة وعشرون حرفاً وهي:**

(أوحى ربك إلى النخل أن اتخذي من الجبال بيوتا)[(٢)] و **(من**

(١) شرح ما يقع في التصحيف، ص ١٤٢. الخربة: جمع خارب وهم السراق واللصوص.

(٢) حمزة الأصفهاني، التنبيه على حدوث التصحيف، ص ص ٥ ـ ٦.

(٣) صوابها(النحل) سورة ١٦ آية ٦٨.

الشجر ومما يفرشون)[1] (**وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها** أباه)[2] و (**ليكون لهم عدواً** وحرباً)[3] و (**ما يجحد بآياتنا إلا كل** جبار **كفور**)[4] و (**بل الذين كفروا في** غرّة **وشقاق**)[5] و (فعززوه **ونصروه**)[6] و (تعزّزوه **وتوقروه**)[7] و (**لكل امرىء منهم يومئذ** شانٍ **يغنيه**)[8] و (**هم أحسن أثاثاً** وزياً)[9] و (**قال عذابي أصيب به من** أساء)[10] و (**يوم يحمى** غَلَيْهُا **في نار جهنم**)[11] و (فبادوا **ولات حين مناص**)[12] و (تبلوا **أخبارهم**)[13] و (صيغة **الله ومن أحسن من الله** صيغة)[14] و (فاستعانه **الذي من شيعته على الذي من عدوه**)[15] و (**وسلام عليكم** لا نتبع **الجاهلين**)[16] و (**لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى** تستأذنوا **وتسلموا على أهلها**)[17] و (**أهليكم أو** كأُسوتهم)[18] و (**يا**

---

(١) صوابها (يعرشون) سورة ١٦ آية ٦٨.
(٢) صوابها (وعدها إياه) سورة ٩ آية ١١٥.
(٣) صوابها (وحزنا) سورة ٢٨ آية ٨.
(٤) صوابها (كل ختار) سورة ٣١ آية ٣١.
(٥) صوابها (في عزة) سورة ٣٨ آية ٢.
(٦) صوابها (وتعزروه) سورة ٧ آية ١٥٦.
(٧) صوابها (وتعزروه) سورة ٤٨ آية ٩.
(٨) صوابها (شأن) سورة ٨٠ آية ٣٧.
(٩) صوابها (ورئياً) سورة ١٩ آية ٧٤.
(١٠) صوابها (أشاء) سورة ٧ آية ١٥٥.
(١١) صوابها (عليها) سورة ٩ آية ٣٦.
(١٢) صوابها (فنادوا) سورة ٣٨ آية ٣.
(١٣) صوابها (ونبلو) سورة ٣٧ آية ٣٣.
(١٤) صوابها (صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة) سورة ٢ آية ١٣٨.
(١٥) صوابها (فاستغاثه) سورة ٢٨ آية ١٥.
(١٦) صوابها (لا نبتغي) سورة ٢٨ آية ٥٥.
(١٧) صوابها (حتى تستأنسوا) سورة ٢٤ آية ٢٧.
(١٨) صوابها (كسوتهم) سورة ٥ آية ٩٢.

ويلنا من بعثنا من مرقدنا هذا...)[1] و **(قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العائذين)** ويروى (العائدين)[2].

وعندما جاء ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ)، قال:

«كان حماد... قليل البضاعة من العربية. قيل إنه حفظ القرآن الكريم من المصحف، فصحف في نيّف وثلاثين حرفاً»[3].

ولم يحدد ابن خلكان هذه القراءات، ثم جاء الصفدي (ت ٧٦٤ هـ)، فقال:

«الأماكن التي صحّفها حماد الراوية في القرآن العظيم، لما قرأ المصحف، وهي ما نِيفَ على الثلاثين موضعاً»[4].

ولم يذكر الصفدي هذه التصحيفات، واكتفى بالإحالة إلى كتابه «فض الختام»، وفي هذا الكتاب ردد ما قاله حمزة الأصفهاني، فقال:

«روي أن حماداً الراوية سعى به بشار بن برد إلى عقبة بن سليم أمير البصرة، أنه يروي جل أشعار العرب، ولا يحسن من القرآن غير أم الكتاب»[5].

ثم عدد بعض تصحيفاته، فقال:

«حماد... صحف...».

(ومن الشجر وما يغرسون).

---

(١) صوابها (بعثنا) سورة ٣٦ آية ٥٢.
(٢) صوابها (العابدين) سورة ٤٣ آية ٨١.
(٣) وفيات الأعيان، جـ ٢، ص ٢١٠.
(٤) تصحيح التصحيف، ص ١٤.
(٥) ص ١٥٤.

(**وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها** أباه).

(**ليكون لهم عدواً** وحرباً).

(**هم أحسن أثاثاً** وزياً).

(**إن كان للرحمن ولد فأنا أول** العائذين)[1].

وجميع هذه التصحيفات ذكرها حمزة الأصفهاني، ولم يذكر الصفدي في كتابه سوى هذه الآيات الخمس، مع أنه أحال في كتابه، تصحيح التصحيف، على ما نيف على الثلاثين موضعاً.

والآن، هل يعقل أن رجلاً بلغ من العربية ذلك المبلغ، وكان محافظاً على صلاة الجمعة، أن ينحدر إلى هذا المستوى، فيتجاسر ويبتدع قراءات ما أنزل الله بها من سلطان؟ أيعقل أن يستهين رجل بالقرآن هذه الاستهانة، وأن يقع في هذه المزالق الخطيرة، وهو الذي اعتمد على رواية الشعر، فحافظ على رواية استوعبها ولم يتعد ما حفظه منها؟ ثم أيصمت حماد عن اعتراض أبي حنش على التصحيف المزعوم في بيت أبي ذؤيب، ثم يأتي ليحتج بتفسير من عنده في «الخربة» بدلاً من «الجزية»؟ وإلى جانب ذلك فهذه التصحيفات، قراءات منكرة مردودة، وليست قراءات بأي حال من الأحوال. وتؤدي بنا هذه الأسئلة إلى إعادة النظر في الخبر والتدقيق فيه. فالخبر يقول:

«حماد الراوية، سعى بشار الشاعر به، إلى عقبة بن أسلم أمير البصرة، أن يروي جل أشعار العرب. . . . امتحنه الأمير»[1].

فهذه التهمة جاءت أصلاً من بشار بن برد، ولم نعرف أن خصومة ما جرت بين حماد الراوية وبشار. ولكننا نعلم أن هناك خصومة حقيقية بين

---

(١) فض الختام، ص ١٥٤.

(٢) حمزة الأصفهاني، التنبيه على حدوث التصحيف، ص ٥.

بشار وحماد عجرد، فقد هجا حماد بشاراً هجاء مراً، وحماد عجرد راوية للشعر أيضاً، وكثيراً ما اختلط اسم حماد عجرد باسم حماد الراوية، كما رأينا في أغلب الحالات. ألا يمكن أن يكون حماد عجرد (أو حتى حماد بن الزبرقان)، هو الذي وقع في هذا اللحن والتصحيف، فنُسب كل ذلك إلى حماد الراوية، بفعل الأهواء والنزعات؟ أما عبارة: «**يروي جل أشعار العرب**»، التي قد تنصرف إلى حماد الراوية، فربما جاءت لتوافق اسمه بعد أن تنوسي حماد الآخر، ولا يمنع ذلك من أن تنصرف إلى حماد عجرد نفسه.

وبهذا ينفتح المجال لاحتمالات تتقدم فيها صورته نحو البؤرة، بدلاً من التراجع وراءاً بحيث تَسقط عليها ظلال قاتمة من الألوان والخطوط.

وننتقل بعد ذلك إلى ناحية أخرى في الخبر تضعف من نسبته إلى حماد الراوية، وتوثق نسبته إلى حماد عجرد، فالخبر يقول:

«**سعى بشار الشاعر به إلى عقبة بن أسلم أمير البصرة**»(١).

فالحادثة وقعت أولاً في البصرة، وحماد ليس من أبناء البصرة، وإنما هو من أبناء الكوفة، أما ابن البصرة، فهو حماد عجرد، الذي كان يتأذى منه بشار، وثانياً أنها كانت أمام عقبة بن أسلم، وعقبة بن أسلم الأزدي هو أمير من أمراء الدولة العباسية، تولى في عهد أبي جعفر المنصور، فيما بين السنتين ١٥٠ هـ ـ ١٥١ هـ.

وحماد كان ـ كما رأينا ـ أضعف من أية مواجهة شخصية في هذه الفترة. ولذلك، فإن الاختراع والإضافة وتَعَمُّد تشويه الصورة، أمور ليست غريبة عن الأجواء السياسية تجاهه وتجاه أمثاله من بقايا الخلافة الأموية،

(١) حمزة الأصفهاني، التنبيه على حدوث التصحيف، ص ٥. وانظر، الصفدي، فض الختام، ص ١٥٤.

بحيث يوضع حماد الراوية، تبعاً للأهواء والأغراض الشخصية، محل حماد عجرد، الذي كان مستهتراً بالشراب، مقبلاً على ارتكاب المحرمات، عنيداً في موقعه من بشار. فإذا لم يكن حماد عجرد، فهو حماد بن الزبرقان الذي قرأ: «في غرة وشقاق»[1].

واللافت للنظر أن تلك التصحيفات جميعاً، ليست من باب اللحن، أي الإعراب (الشكل)؛ وإنما هي من باب الإعجام (النقط)، ونقط المصاحف لم يتم إلا في فترة متأخرة على يد نصر بن عاصم الليثي (ت ٩٠ هـ)، وهو من أهل البصرة، فلعل المصحف الذي زُعم أن حماداً قرأ فيه كان خالياً من الإعجام، وهذا واضح من هذه الكثرة من الأمثلة. ومعلوم أن ظواهر رسم القرآن الكريم ليست قاصرة على النقط فحسب، فَلِمَ اختير الإعجام من بينها؟ بل لِمَ لم يقع خطأ الإعجام هذا إلا في هذه الأمثلة فقط، إن كان المصحف الذي كان يقرأه حماد غير معجم أصلاً؟!

وربما أوقفتنا هذه التهمة القاسية على تهمة سابقة تناقض هذه كل التناقض، فلقد عرفنا حماداً لحانة في الخطاب العادي *Parole*، وإلى حد ما في اللغة *Langue*، فلماذا لم ينص أحد من العلماء على قراءة منكرة من القراءات التي تنسب إليه اللحن في القرآن، إذا كانت شهرته باللحن هذه الشهرة التي عرفنا وجهها؟ ألا يدفعنا هذا إلى اعتبار هذه التصحيفات تصحيفات مقصودة تهدف إلى الحط من قدره وتشويه سمعته، بحيث أوقعت نفسها في تناقضات غفلت عن بعض جوانبها، وهي بهذا يلغي بعضها بعضاً؟؟.

ولا بد أن نشير هنا إلى أن حماداً استشهد بآية من القرآن الكريم في تفسيره قول الثمالي:

تخوف السير منها تامكا.

(١) ابن علي، مختصر في شواذ القرآن، ص ١٢٩.

فجاء بقوله تعالى: «أو يأخذهم على تخوف»[١].

كما ذكر قوله تعالى: «وثمود فما أبقى»[٢].

ولم يصحف حماد فيهما، ثم إنها تبين أنه يحفظ من القرآن الكريم غير الفاتحة.

وتبدو القصة كلها مفتعلة، وذلك بين من سردها، فهي تارة تذكر أنه: «حفظ القرآن من المصحف»، وتارة تقول إنه: «قرأ المصحف»؛ وقد التقطت هذه الشواهد من سور مختلفة أغلبها طويلة، فركزت عليها.

---

(١) النحل، آية ٤٧.

(٢) النجم، آية ٥١.

الفصل الثالث

ضعف الحاسة الموسيقية

كسر الشعر:

يتقاصر هنا عدد أولئك العلماء الذين اتهموا حماداً فيما مضى باللحن، حتى لا نجد أحداً يتهمه بالخلل الموسيقي في إنشاد الشعر إلا يونس، الذي قال عنه ذات مرة:

«حماد... كان... يكسر»(1).

وقال عنه مرة أخرى، بعد ما قرنه بجناد، في ردته المنفعلة تلك:

«لا يبصران الكسور»(2).

ولن نخوض طويلاً في الجدل حول هذا الموضوع، لأنه جاء آحادي الخبر، ولأنه كذلك جاء من رجل كثر تعرضه لحماد، حتى تجاوز اللحن وكسر الشعر إلى الفصاحة، فقال عن حماد وجناد، بعدما استُفز ضدهما أيضاً:

«ولا يفصحان»(3).

وهذه التهم من يونس تغرق حماداً، في عجمة تامة، وتجرده من

---

(1) الأغاني، جـ ٦، ص ص ٦٨ ـ ٧٩.
(2) المصدر نفسه، جـ ٨، ص ٢٨٢.
(3) المصدر نفسه.

أدنى معرفة بالشعر أو اللغة، فيتناقض هذا تناقضاً صارخاً، أولاً: مع ما عُرِف عنه من عدم اتهامه بالكسر في الشعر أو العجمة، وثانياً مع الإجماع على أنه «حماد الراوية»، الذي كان عالماً بأشعار العرب ولغاتها، أو الأعلم بهما، وأنه كان ينشد في مجالس الخاصة، فيحصل على الرفد والتبجيل.

ولعلنا نستنتج من أقوال يونس هذه، أن هناك حساسية شخصية خاصة من يونس تجاه حماد، فإذا اتفقنا على اللحن في بعض الحديث غير الرسمي، فإنه من العسير قبول التهمتين الأخريين، وإلا لَمَا حظي حماد بتلك المنزلة، ولرُفض إنشاده. ولو كان شيء من هذا صحيحاً، لما امتلك زمام الإنشاد مدة طويلة من الزمن أمام الوليد، وهو يختبره في الإنشاد ـ حرفته ـ وسنرى هشاماً يستدعيه ويستمع إليه وسنرى غير هشام يفعل ذلك، فلا يخدش أسماعهم نشاز في الوزن أو خروج على الإيقاع. وإنما نجد عبارة ألصق بالالتذاذ والنشوة، لجمال الإنشاد وحلاوة العبارة، فهشام: «**طرب**»، واستعاده النشيد، إلى أن «**استخفه الطرب حتى نزل عن عرشه**»[1]. والوليد يستعيده الشعر العذب، كبائية عمر بن أبي ربيعة[2]. ثم إن خصومه في العصر العباسي، لم ينبهوا على شيء من ذلك، وهو ينشد المنصور أو المهدي.

ولهذا، فإن هذه التهمة تحامل شخصي من يونس، وعلى هذا الأساس، فإن الوقائع تدفعها، ولا تقيم لها وزناً، بل تُحمِّلها التأثير على من جاء بعد يونس في الترويج للطعن في حماد، لا سيما أن يونس من أعمدة مدرسة البصرة، والرجل الذي خلف أبا عمرو بن العلاء، الذي كان يضع حماداً، دون منازع، في كفة ميزان تعادل كفته.

---

(١) الأغاني، جـ ٦، ص ٧٤.

(٢) المصدر نفسه، جـ ١، ص ١٣٨.